

قانون رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٧

يربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن
للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧
مبلغ ٧٤٧٩١٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وسبعين مليوناً سبعمائة واحد وتسعون
ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مبلغ ٤٥٢٥٠٠ جنيه
(فقط وقده خمسة وأربعون مليوناً وخمسة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور مبلغ ٣٥٢٥٠٠ جنيه .
- النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٩٧٧٥٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧
مبلغ ٦١٢٥٠٠ جنيه (فقط وقده واحد وستون مليوناً وخمسة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقده ستة عشر مليون جنيه) منه مبلغ ١٢٨٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مبلغ ١٣٧٦٦٠٠ جنيه
(فقط وقده ثلاثة عشر مليوناً سبعمائة وستة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- استخدامات استثمارية مبلغ ١٥١٨٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية مبلغ ١٢٢٤٨٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بمبلغ ١٣٧٦٦٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليونا وسبعمائة وستة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٢٢٤٨٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات اجتماعية بمبلغ ١٥١٨٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وترى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٧ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وي العمل به كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هـ
(الموافق ١١ يونيو سنة ٢٠٠٧ م) .

حسني مبارك

(جمعیتہ اسلامیہ)